جامعة سوهاج

كلية التربية

مجلة شباب الباحثين

تصور مقترح لأدوار معلمي الدراسات الاجتماعية لتعزيز متطلبات الاقتصاد الرقمي في ضوء رؤية عُمان ٢٠٤٠

إعداد

أ/ منى بنت راشد النعيمية

باحثة دكتوراه- كلية التربية- جامعة السلطان قابوس- سلطنة عُمان

تاريخ استلام البحث : ١٤ ديسمبر ٢٠٢٢م – تاريخ قبول النشر: ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٢م

DOI: ١٠.٢١٦٠٨/JYSE. ٢٠٢٣.

الملخص

كشفت الدراسة الحالية عن تصور مقترح لأدوار معلمي الدراسات الاجتماعية لتعزيز متطلبات الاقتصاد الرقمي في ضوء رؤية عُمان ٢٠٤٠، من خلال التصور المقترح لتحديد الأدوار التي ينبغي على معلمي الدراسات الاجتماعية معرفتها واكتسابها وممارستها في العملية التعليمية، وتحديد متطلبات الاقتصاد الرقمي التي ينبغي تحقيقها في ضوء رؤية عُمان ٢٠٤٠، ووصولاً للهدف المنشود أعدت الباحثة هذه الدراسة بناءً على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أداة الاستبانة، والتي تكونت عينتها من (٩٥) معلماً ومعلمة للدراسات الاجتماعية من جميع محافظات سلطنة عُمان، وأظهرت نتائج الدراسة رغبة وتأييد أفراد العينة لمتطلبات وأدوار معلمي الدراسات الاجتماعية، كما توصلت لصياغة تصور مقترح في ثمانٍ من أدوار معلمي الدراسات الاجتماعية، وتوضيح دور المعلم في تعزيز متطلبات الاقتصاد الرقمي، وجوانب ارتباطها لتحقيق رؤية عُمان ٢٠٤٠، وأوصت الباحثة بأهمية مشاركة المعلمين في عملية إعداد الخطط والبرامج التدريبية وفقاً لاحتياجاتهم، وضرورة مراجعة برامج التدريب المهني للمعلمين وتزويدهم بما يرتبط بمتطلبات الاقتصاد الرقمي ليواكبوا رؤية عُمان ٢٠٤٠ ويسمهوا في رفع مؤشراتها التنافسية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، أدوار المعلم، رؤية عُمان ٢٠٤٠.

A proposed vision for the roles of social studies teachers to enhance the requirements of the digital economy in the light of Oman vision ٢٠٤٠

Abstract

The current study revealed a proposed conception of the roles of social studies teachers to enhance the requirements of the digital economy in the light of Oman ٢٠٤٠'s vision, by defining the roles that social studies teachers should know, acquire, and practice in the educational process, and define the requirements of the digital economy that should be achieved in light of Oman ٢٠٤٠'s vision. To reach the desired goal, the researcher prepared this study based on the analytical descriptive approach using the questionnaire tool, the sample of which consisted of (٩٥) male and female teachers of social studies from all the governorates of the Sultanate of Oman. The results of the study showed the desire and support of the sample members for the requirements and roles of social studies teachers. It also reached to formulate a proposed conception in eight of the roles of social studies teachers, and to clarify the teacher's role in promoting the requirements of the digital economy, and aspects of their connection to achieving Oman ٢٠٤٠ vision. The researcher recommended the importance of teachers' participation in the process of preparing Training plans and programs according to their needs, and the need to review professional training programs for teachers and provide them with what is related to the requirements of the digital economy to keep pace with Oman ٢٠٤٠ vision and allow them to raise its competitive indicators.

Keywords: The digital economy, teacher roles, Oman vision ٢٠٤٠.

Print:(ISSN ٢٦٨٢-٢٩٨٩) Online:(ISSN ٢٦٨٢-٢٩٩٧)

مقدمة الدراسة

أدركت سلطنة عُمان أهمية الاقتصاد المعرفي في تطوير المجتمع وتحسين الرفاه الاجتماعي؛ لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والنهوض بها من خلال إكساب الأفراد مهارات وقدرات عالية تحدد مسارات مستقبلهم، وتمكنهم من الدخول لسوق العمل، ولتحقيق تنمية شاملة مستدامة، تستند إلى قيادة اقتصادية فاعلة، فقد تبنت سلطنة عُمان رؤية عُمان ٢٠٤٠؛ لتكون بوابة لعبور التحديات، ومواكبة التغيرات، واستثمار الفرص من أجل تعزيز التنافسية الاقتصادية، وتحفيز العلاقات الاجتماعية والثقافية والتنموية والاقتصادية في كافة محافظاتها، حتى تصل بها إلى مصاف الدول المتقدمة (وثيقة الرؤية، ٢٠١٩)*.

ويعد التعليم أحد أهم الأولويات الوطنية الداعمة لتحقيق رؤية عُمان ٢٠٤٠، ومن خلال إعادة هيكلة المنظومة التعليمية وفق الرؤية المستقبلية لعُمان تحت شعار "تعلّم مستدام يقود إلى اقتصاد معرفي ودافعاً لعجلة التنمية الاقتصادية"، والذي يستوجب إحداث نقلة كمية ونوعية في مجال التكنولوجيا والابتكار كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي في التعليم الرقمي، حيث أصبحت قوة الدول تقاس بمدى تطورها التكنولوجي (قعلول وطلحة، ٢٠٢٠)، لا يمكن أن تكون أنظمة التعليم في معزل عن معالم الاقتصاد الرقمي (يحيى، ٢٠٢١)، التي تستند إلى التقدم التكنولوجي والمعرفة المكثفة، لذا فإن تداعياتها على أنظمة التعليم ستظل بحاجة إلى التفكر والتأمل والتخطيط الاستراتيجي الهادف لاستيعاب وهضم تلك التغييرات (جامعة الدول العربية، ٢٠٢٠)، والتي أدت بدورها إلى تنامي الاهتمام بالتعليم الرقمي والمدرسة الرقمية، وتعظيم الاستفادة من التكنولوجيا في التواصل الفعّال داخل مجتمع المدرسة (البوعلي، ٢٠١٣)، والاهتمام المتزايد بتحويل النظام التعليمي لمنظومة أكثر قدرة على الابداع والابتكار (الهادي، ٢٠١٩).

(*) اعتمدت الباحثة في هذه الورقة العلمية على النسخة السابعة من نظام توثيق المراجع وفقاً لجمعية علم النفس الأمريكية APA.

مشكلة الدراسة

بالرغم من دور الاقتصاد الرقمي في تقديم مجموعة من التحديات الجديدة التي تؤكد ضرورة وجود أدوار جديدة لمعلمي الدراسات الاجتماعية كباحث، ومفكر، وناقد، وقائد؛ لمواجهة تحديات العملية التعليمية، وضرورة اتباع أساليب وطرق جديدة في التدريس، وامتلاك مهارات تكنولوجية مواكبة للعصر الرقمي، والارتقاء بجودة الأداء المهني بوسائل إبداعية؛ من أجل رفع مؤشرات التعليم في مصاف الدول المتقدمة، وتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (زواتنية، ٢٠٢٢).

إلا أن الواقع الحالي لأدوار معلمي الدراسات الاجتماعية يسوده الكثير من مظاهر القصور؛ حيث أشارت لطفي (٢٠١٩) إلى قلة تأهيل المعلمين؛ نظراً لافتقاد العديد منهم لمهارات الحديثة في التعليم، وقلة البرامج التدريبية (مامكغ، ٢٠٢١)، واعتماده بشكل كلي على المنهج المدرسي، مما يترتب عليه ضعف مخرجات التعلم بما لا يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الرقمي (مهدي، ٢٠١٨)، ومحدودية الحرص على أهميتها (Zaragoza et al., ٢٠١٩)، بيد أنها أهم متطلبات الاقتصاد الرقمي، وبناءاً على توصيات بعض الدراسات السابقة كدراسة كلاً من (اليامي، ٢٠٢٠؛ الشمري، ٢٠١٩؛ الشمراني، ٢٠١٩؛ الصبحي، ٢٠١٨؛ محمد والحربي، ٢٠١٦) بإجراء دراسات تتناول قياس مهارات المعلم في ظل الاقتصاد الرقمي وطرق تنميتها، وإجراء مزيداً من الدراسات المتعلقة بكفاءة التدريس الرقمي لدى المعلمين وإعدادهم وتدريبيهم علي التقنيات الحديثة.

وأكدت دراسة كلاً من (أحمد، ٢٠١٨؛ التويجري، ٢٠١٧؛ ريان، ٢٠١١) على أن المعلم محور التجديد في التعليم، وهو العنصر الفاعل والمؤثر على نجاح أية محاولة لتطوير المنظومة التعليمية؛ لذا من الصعب نجاح ذلك التوجه الجديد في ظل معلم ما زال يقوم بنفس الأدوار والممارسات المنوطة به منذ وقت طويل، حيث تفرض رؤية عُمان ٢٠٤٠ النظرة الحديثة للتعليم تحولات كبيرة لأدوار المعلم ومسؤولياته لتتناسب مع تدفقات المعرفة التكنولوجية.

لذا شعرت الباحثة بالحاجة الماسة لوضع تصور مقترح لأدوار معلمي الدراسات الاجتماعية بما يتناسب مع متطلبات الاقتصاد الرقمي في ضوء رؤية عُمان ٢٠٤٠، وأوصت دراسة المعمري (٢٠١٣) بضرورة تبني وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان الأدوار المستقبلية

لمعلمي الدراسات الاجتماعية، وأكدت دراسة الدايري (٢٠٢٠) بضرورة تخصيص برامج تدريبية للمعلمين في ضوء مستجدات العصر، وأوضحت الريامية (٢٠٢٠) بأهمية تمكين المعلم من توظيف المستحدثات التكنولوجية، وأوصت دراسة التوبي (٢٠٢٠) بضرورة رفع مستوى ثقافة معلمي الدراسات الاجتماعية من أجل التنمية المستدامة، وأكدت الشكيرية وآخرون (٢٠٢٠) بضرورة بناء برامج المهام الإشرافية في ضوء المستجدات التربوية، وأبرزت نتائج الصايغ (٢٠١٢) أهمية المراجعة المستمرة لتطوير أدوار المعلم تبعاً للتغيرات المستحدثة في كافة قطاعات المجتمع، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة وضع تصور مقترح لأدوار معلمي الدراسات الاجتماعية لتعزيز متطلبات الاقتصاد الرقمي في ضوء رؤية عُمان ٢٠٤٠.

أسئلة الدراسة

١. **ما متطلبات الاقتصاد الرقمي في ضوء رؤية عُمان ٢٠٤٠؟**
٢. **ما أدوار معلمي الدراسات الاجتماعية لتعزيز متطلبات الاقتصاد الرقمي في ضوء رؤية عُمان ٢٠٤٠؟**
٣. **ما التصور المقترح لأدوار معلمي الدراسات الاجتماعية لتعزيز متطلبات الاقتصاد الرقمي في ضوء رؤية عُمان ٢٠٤٠؟**

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى:

١. **التعرف على متطلبات الاقتصاد الرقمي في ضوء رؤية عُمان ٢٠٤٠.**
٢. **تحديد أدوار معلمي الدراسات الاجتماعية لتعزيز متطلبات الاقتصاد الرقمي في ضوء رؤية عُمان ٢٠٤٠.**
٣. **وضع التصور المقترح لأدوار معلمي الدراسات الاجتماعية لتعزيز متطلبات الاقتصاد الرقمي في ضوء رؤية عُمان ٢٠٤٠.**

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال:

١- التعمق بمفهوم الاقتصاد الرقمي وربطه بأدوار معلمي الدراسات الاجتماعية كدراسة متفردة بنوعها –على حد علم الباحثة– في ضوء تطلعات رؤية عُمان ٢٠٤٠.

٢- إثارة اهتمام الباحثين والدراسين ببعض الموضوعات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي والتعليم.

٣- توجيه نظر المسؤولين والمختصين في وزارة التربية والتعليم، والخبراء التربويين في المديرية العامة لتطوير المناهج، ومعهد التدريب المهني للمعلمين، إلى مواطن القوة والضعف الخاصة بدمج التكنولوجيا بالتعليم، والتي تعتمد بشكل كبير جداً على المعلم ودوره في العملية التعليمية.

٤- إبراز أهمية برامج التدريب المتخصصة بتطوير قدرات ومهارات المعلمين بشكل عام، ومعلمي الدراسات الاجتماعية بشكل خاص، وتحديد الكفايات اللازمة لهم لتعزيز أدوارهم وتحقيق متطلبات الاقتصاد الرقمي بما يتناسب مع رؤية عُمان ٢٠٤٠.

حدود الدراسة

تقتصر حدود الدراسة على:

- الحدود الموضوعية: تقديم تصور مقترح لأدوار معلمي الدراسات الاجتماعية لتعزيز متطلبات الاقتصاد الرقمي في ضوء رؤية عُمان ٢٠٤٠.

- الحدود الزمانية: العام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣م.

- الحدود المكانية: جميع محافظات سلطنة عُمان.

- الحدود البشرية: معلمي الدراسات الاجتماعية من جميع محافظات سلطنة عُمان.

مصطلحات الدراسة

تناولت الدراسة المصطلحات الآتية:

- **أدوار معلمي الدراسات الاجتماعية: ويعرفها أحمد وآخرون (٢٠١٨) بأنها: "مجموعة من الجهود والأنشطة التي يؤديها المعلم في دعم وتطوير العملية التعليمية" (ص. ١٨٣).**

وتعرفها الباحثة إجرائياً بأنها: سلسلة من الجهود والأنشطة والمهام المتكاملة التي يلتزم بها معلمي الدراسات الاجتماعية لتعزيز متطلبات الاقتصاد الرقمي بتطوير مستمر مواكباً للتغيرات والمستجدات المتلاحقة وتماشياً مع رؤية عُمان ٢٠٤٠.

- **الاقتصاد الرقمي: ويعرفه زرزار (٢٠١٦) بأنه: "التفاعل والتكامل التنسيق المتواصل بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة، والاقتصاد القومي والقطاعي الدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية لجميع المؤشرات الاقتصادية" (ص. ٢٨).**

وتعرفه الباحثة إجرائياً بأنه: الاقتصاد الذي يرتكز على الاستغلال الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوظيف معلمي الدراسات الاجتماعية للتقنيات الحديثة في عملية التدريس بطرق ووسائل إبداعية وابتكارية.

- **رؤية عُمان ٢٠٤٠: حسب التعريف الوارد في وثيقة الرؤية (٢٠١٩): "هي بوابة السلطنة لعبور التحديات، ومواكبة المتغيرات الإقليمية والعالمية، واستثمار الفرص المتاحة وتوليد الجديد منها، من أجل تعزيز التنافسية الاقتصادية، والرفاه الاجتماعي، وتحفيز النمو والثقة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية في كافة محافظات السلطنة" (ص. ٨).**

وتعرفها الباحثة إجرائياً بأنها: هي خارطة الطريق التي وضعتها السلطنة لتحقيق الريادة والتميز على كافة المستويات من خلال تحقيق (١٢) أولوية وطنية، و(١٢) توجهاً استراتيجياً، و(٧٥) هدفاً استراتيجياً، و(٨٦) مؤشر أداء وطني ودولي، ومقاربتها بأدوار معلمي الدراسات الاجتماعية لتعزيز متطلبات الاقتصاد الرقمي في ضوئها.

الإطار النظري للدراسة

نظراً لأهمية الابتكار والابداع التكنولوجي في قوة الدول؛ فقد أصبح حتمية التنافس بالسيطرة عليها لتحقيق متطلبات الاقتصاد الرقمي في هذه الدول من خلال الإنفاق على البحث والتطوير (ESCWA, ٢٠١٧)، وكما أصبح تصنيف الدول تبعاً لمؤشرات الابتكار والابداع من خلال احتساب مؤشر الابتكار العالمي بتحديد مؤشرين فرعيين، أولهما مؤشر المدخلات الذي يقيس عناصر الاقتصاد المتمثلة كما وردت عند يحيى (٢٠٢١) في الأنشطة الابتكارية، وترتكز على قدرة المؤسسات الفاعلة، وحجم رأس المال البشري والبحوث، ومدى توافر البنية التحتية، وحجم التطور في سوق العمل، ويأتي ثانيهما في مؤشر المخرجات

الخاصة بطبيعة المعارف والتكنولوجيا والمخرجات الإبداعية وتطبيقاتها (Kasasbeh et al., ٢٠١٧).

ويعرف زرزار (٢٠١٦) الاقتصاد الرقمي بأنه التفاعل والتكامل التنسيق المتواصل بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة، والاقتصاد القومي والقطاعي الدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية لجميع المؤشرات الاقتصادية، كما يصفه غزازي (٢٠٠٨) بأنه الجزء المختص بكل ما يتعلق بتقنية المعلومات من اقتصاد المعرفة، وأوردته ياسين (٢٠٠٧) بأنه الاقتصاد القائم على الانترنت، مما حمل البعض على تسميته أحياناً باقتصاد الإنترنت، أو اقتصاد الويب (ESCWA, ٢٠١٧)، ويتضح من مجمل هذه التعريفات بأن الاقتصاد الرقمي يعتمد بالدرجة الأولى على الجمع بين الكوادر البشرية المؤهلة والمزودة بالمعارف والمهارات، والوسائل الإبداعية وابتكارية التقنية، التي تسهم في تسارع وتيرة التقدم العلمي في المؤسسات الجاذبة للتكنولوجيا.

ويستند الاقتصاد الرقمي على متطلبات رصينة تدفع به للنهوض في مؤشرات التنافسية العالمية وتثبت وجوده كاقتصاد قوي، كالبنية التحتية والتجهيزات التقنية، إذا أن وجود أساس تقني يمكن المؤسسات للانتقال إلى الاقتصاد العالمي من خلال الشبكات الهاتفية، وأجهزة الحاسب الآلي، وشبكة الانترنت (أوكيل، ٢٠١١)، ويشير العبادي (٢٠٢٠) إلى أهمية توفير البيئة القانونية المنظمة للتنافس الاقتصادي العالمي، كما تعتبر قدرة الموازنة المالية للدول لتطوير الاستثمارات ورؤوس الأموال عنصراً مهماً من أجل تخصيص الموارد البشرية في قطاع التعليم والتدريب لدعم ومساندة الأفكار الجديدة (Kasasbeh et al., ٢٠١٧)، وتولي الدول الاهتمام البالغ للبحث والتطوير باعتباره مورد لا يمكن الاستغناء عنه لزيادة رصيد الاقتصاد المعرفي (Boavista, ٢٠١٧)، وإعطاء حقوق الملكية الفكرية كحافز لبذل مزيد من الجهود العلمية (Adam & Michal, ٢٠١٧).

وأشادت جامعة الدول العربية (٢٠٢٠) بأفضل ممارسات الاقتصاد الرقمي ضمن الرؤى الوطنية لبعض الدول، كالنرويج التي سخرت التكنولوجيا لقطاع التعليم لجعله أكثر فاعليه وتوافراً عبر الحواجز التنظيمية والجغرافية، كما ارتأت سويسرا عبر مبادرتها "الحرم الجامعي الافتراضي السويسري"(Swiss Virtual Campus SVC) الممتدة ثمان سنوات لتعزيز التعليم الرقمي في مؤسساتها التعليمية.

وللاقتصاد الرقمي متطلبات تتسق مع رؤية عُمان ٢٠٤٠ التي ترتكز على محاور وأولويات وطنية تسهم في إيجاد مجتمع مبدع واقتصاد مزهر، مواكبة للتغيرات المعتمدة على اقتصاد المعرفة، ومواجهة التحديات التي تقف دون استخدام الشبكة المعلوماتية بكل أنواعها؛ لتكون أكثر مرونة واستجابة دون حواجز زمنية وجغرافية باعتبارها أحد أهم سمات الاقتصاد الرقمي (البلوشي والمعمري، ٢٠١٩)، حيث خطت سلطنة عُمان خطوات مسبوقة في التحول الرقمي بتبني "استراتيجية عُمان الرقمية" منذ عام ٢٠٠٣، وتسخير أهدافها لخدمة جميع القطاعات ومنها قطاع التعليم (وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، ٢٠٢١)، من خلال إعادة تصميم كل الأجزاء المكونة للبنية التحتية للمنظومة التعليمية، وضمان حق الوصول والاستخدام للإنترنت لسد الفجوة الرقمية (المصبح، ٢٠١٧)، حيث أكد صندوق النقد العربي (٢٠٢٠) بأن درجة رقمنة سلطنة عُمان (الرابعة) مقارنة بالدول العربية، وهذا مؤشر جيد لقوة التحول الرقمي، وتمثلت في قطاع التعليم ب(البوابة التعليمية، ومنصات التعلم كمنصة منظرة للصفوف ١–٤، ومنصة جوجل كلاس روم ٥–١٢ وغيرها)، ومواكبة كل التغيرات الحاصلة في المجتمع العُماني وتبني فلسفة الاقتصاد المعرفي الرقمي وتقديم كافة التسهيلات والاحتياجات الملائمة لها (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٢٠)، وتبني المنظومة التعليمية أهدافاً خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن استراتيجيات الهيئات التعليمية (الآغا، ٢٠١٣)، إضافة إلى منح المؤسسات التعليمية بعض الاستقلالية لتحديد موارد تكنولوجيا المعلومات التي تلائم متطلبات المعلمين والطلبة (المدادحة والذيابات، ٢٠١٤)، وترجمة سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى مجموعة من القواعد والإجراءات التربوية (علقم، ٢٠١٣)، وإعادة النظر في المناهج الدراسية من أجل دمج التكنولوجيا في محتواها (الطاهر، ٢٠١١)، من أجل ضمان التعلم مدى الحياة وتأكيداً على استدامتها (OECD, ٢٠٢٠).

ويتسم الاقتصاد الرقمي بخصائص عدة تمثلت كما ذكرها الشامي والغامدي (٢٠٢٢) في نشر المعرفة الإلكترونية وتسخيرها من أجل الابتكار، ويعتبر اقتصاد وفرة أكثر من كونه ندرة، حيث تزداد المعرفة بالممارسة والاستخدام الأمثل لمصادرها التكنولوجية وتنتشر بالمشاركة بين مختلف القطاعات، كما أنها تتسم بالتحول الرقمي لصناعة المعلومة، مما يزيد من سرعة اتخاذ القرارات (Andersson, ٢٠٠٧)، وتحويل المنتجات من مواد خام إلى

منتجات يتعاظم فيها المكون المعرفي والتقني (حسن، ٢٠١٩)، وقدرته على التكيف مع المتغيرات والمستجدات المعرفية التكنولوجية (عبد المنعم، ٢٠١٤).

ويتضح مما سبق، أن تعزيز متطلبات الاقتصاد الرقمي تتطلب استغلال التقنيات الحديثة بأفضل الطرق، للارتقاء بالرؤية المستقبلية للدول، وإعادة النظر في أساليب العمليات التقليدية في كافة المجالات، فأصبح الاقتصاد الرقمي اليوم وسيلة نمو وحياة، وليست مجرد أداة رفاهية مقتصرة على مجال محدد، مما يترتب عليه انعكاس الأثر الإيجابي على النظام التعليمي ككل، بإحداث تغير جذري في أنماط التفكير للأجيال القادمة، وهي الخطوة الأهم التي تحقق النقلة النوعية إن توفرت لها السبل والوسائل التي تساعدها على التغيير.

ولما كان المعلم حجر أساس العملية التعليمية وجودة مخرجاتها ونجاحها، وإيماناً بفاعلية التأثير الذي يحدثه في نوعية التعليم؛ فإن المعارف والقدرات والمهارات ذات مستوى عال لمعلمي العصر الرقمي تشكل دوراً حاسماً للرؤية المستقبلية للتعليم بكافة أبعادها (الشمراني، ٢٠١٩)، كما أن من أهم أهداف الاستراتيجية الوطنية للتعليم (الرشيد، ٢٠١٥) تهيئة المعلمين وإعدادهم وتطويرهم بصورة مستمرة؛ لتلبية احتياجات المجتمع، والارتقاء بالمستوى التعليمي الذي يعق على عاتقه مستقبل جميع المستويات الأخرى (الصالح، ٢٠١٦)، وكونه العنصر الرئيس لأي تجديد تربوي؛ باعتباره أكبر مدخلات العملية التربوية، تتحدد في ضوئه اتجاهات التعليم ومستقبله (رمضان، ٢٠١٥).

إذ يتطلب من المعلم أن يكون واعياً وملماً بكل ما يستجد على الساحة التربوية عامةً، وفي مجال تخصصه خاصةً، بالتفاعل الرقمي مع الطلبة، سواء داخل المدرسة أو خارجها، مما يترتب عليه أن يتصف بالقدرة على استخدام تقنيات التعليم الحديثة (غنيم، ٢٠٢١)، مستجيباً للتغيرات الحديثة وواعياً بها، مما يجب على المعلمين أن يجددوا معارفهم ومهاراتهم، كون العالم على مشارف ألفية جديدة، تغيرت فيها أدوار المعلم، ولم يقتصر على التلقين والحفظ، ولكن أصبح يلعب دوراً محورياً في البحث عن المعرفة واكتسابها ونقلها بطرق إبداعية تكنولوجية (حسن، ٢٠١٩).

وتشكل مناهج الدراسات الاجتماعية محوراً متكاملاً لجميع العلوم الأخرى، لاحتوائها الواسع لنطاقات الاقتصاد والمجتمع والبيئة (Kozulj, ٢٠١١)، ويقع عليها إمكانية سرعة تقبلها للتغيرات والتحديات للاقتصاد المعرفي، وتدفق رأس المال، والأفكار التي أصبحت تقيس

قوة الإنسان وارتباطه بمجتمعه المحلي (زواتنية، ٢٠٢٢)، وفي نظير ذلك، ينبغي على معلمي الدراسات الاجتماعية أن يطوروا من معارفهم ومهاراتهم للتكيف مع الأوضاع العالمية الجديدة الذي يقودها التحول التكنولوجي في شتى الميادين (عبد المنعم، ٢٠١٤)، ولا شك أن الفكر التربوي لا زال محافظاً جداً في الممارسات التدريسية، وهذا ليس شيئاً ننقده، ولكن الممارسات الحالية في التعليم لكثير من الدول لم تعد تتناسب مع تغير الأوضاع (Gardner, ٢٠٠٦).

لذلك نشأت أدوار جديدة للمعلم يجب إعداده لها وتدريبه عليها، وبالرجوع للدراسات السابقة والأدبيات التربية كدراسة كلاً من (التويجري، ٢٠١٧؛ الزهراني، ٢٠١٧؛ سعدات والحربي، ٢٠١٦؛ الدخيل، ٢٠١٥؛ خليل، ٢٠١٥) التي تناولت أدوار المعلمين لتعزيز متطلبات الاقتصاد الرقمي، وبناءاً عليها بالقياس، تحدد تصور مقترح لأدوار معلمي الدراسات الاجتماعية للمساهمة في رفع المؤشرات التنافسية ضمن أولوياتها الوطنية لرؤية عُمان ٢٠٤٠، كالآتي:

١- **معلم باحث ومجدد للمعارف: ويعتبر هذا الدور من أهم أدوار المعلم، التي تعنى بالبحث عن كل ما هو جديد عن المواضيع ذات الصلة بمحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية.**

٢- **معلم مصمم للخبرات التعليمية: وتسهم الأنشطة والخبرات التعليمية المقدمة للطلبة بما يتناسب مع اهتمامات واتجاهات العصر الرقمي بشكل كبير في تشكيل وصقل شخصية الطالب، وتنمي دافعيتهم للتعلم بإثرائها بكل ما يحيط به من ابتكارات تعليمية متطورة، وتعزز من قدراتهم واتجاهات ميولهم نحو اقتصاد المعرفة التكنولوجية.**

٣- **معلم تكنولوجي: حيث تعتبر مهارات التكنولوجيا بشتى أنواعها من متطلبات الأدوار التي يجب على معلمي الدراسات الاجتماعية اكتسابها لمواكبة الاقتصاد الرقمي بصورة فعّالة.**

٤- **معلم مقدم للمحتوى: حيث يشكل محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية عامل رئيس في إيصال المعارف للطلبة، وعليه يجب أن يقدمه معلم الدراسات الاجتماعية بطريقة مميزة تجذب انتباه الطلبة للعالم التكنولوجي، ويوفر الجهد والوقت للمعلم والطالب بسهولة الوصول إليه في أي وقت ومكان.**

٥- **معلم مرشد وموجه: وفي ظل معطيات العصر الرقمي في سلك العملية التعليمية، لابد من معلم الدراسات الاجتماعية أن يلعب دور المرشد والميسر والموجه لطريقة تدريسه؛ إذ لم يعد المعلم هو المصدر الوحيد لنقل المعلومة للطلبة، وفي نظير ذلك تعددت مصادر الوصول على المعلومة، مما تطلب من المعلم توجيههم وإرشادهم بكيفية انتقاء المعلومات المتعلقة بالمحتوى، من خلال تعاملهم بشكل فردي أو بشكل تعاوني مع بعضهم البعض أو مع المعلم.**

٦- **معلم محفز: يتولى المعلم مهمة توليد المعارف والابداع لدى الطلبة من خلال حثهم على استخدام الوسائل والطرق التقنية الحديثة التي تسهل لهم وصول المعلومة لديهم، والأخذ بآرائهم ووجهات نظرهم حول ما يمكن تطويره من خلالها لمحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية.**

٧- **معلم مقوم للعملية التعليمية: إذ يجب على المعلم أن يطور إمكاناته وقدراته ومهاراته بأساليب متنوعة تساعده في تقويم طلبته بطرق تقنية إبداعية، مما يسهل عليه الوصول لتحديد نقاط القوة والضعف لديهم وتقديم ما يلزمهم من خطط إثرائية أو علاجية.**

٨- **معلم قائد: حيث يعد المعلم مديراً لعجلة العملية التعليمية في الموقف الصفي، من خلال استخدام النظم التقنية المساعدة في أن يكون قائداً لكل ما يتعلق بذلك من متابعة أعمال الطلبة وأنشطتهم وتقويمهم وتوفير التغذية الراجعة لهم وعرض المحتوى وطرق تدريسه بشكل ينمي شغفهم للمادة.**

منهجية الدراسة

اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، والذي يقوم على وصف الظاهرة وصفاً دقيقاً من خلال جمع المعلومات والعمل على تصنيفها والتعبير عنها كماً وكيفاً (دويدري، ٢٠٠٠)، وذلك للوصول إلى استنتاجات تسهم في تقديم تصور مقترح لأدوار معلمي الدراسات الاجتماعية لتعزيز متطلبات الاقتصاد الرقمي في ضوء رؤية عُمان ٢٠٤٠.

مجتمع الدراسة وعينتها

يتألف مجتمع الدراسة من جميع معلمي الدراسات الاجتماعية بمحافظات سلطنة عُمان والبالغ عددهم (٣١٥٢) معلماً ومعلمة، وشملت عينة الدراسة العشوائية بنسبة (٣%) والبالغ عددهم (٩٥) معلماً ومعلمة.

أداة الدراسة

اعتمدت الباحثة (الاستبانة) أداة لتحقيق أهداف الدراسة، وذلك من خلال الاستفادة من بعض الأدبيات والدراسات السابقة في الاقتصاد الرقمي، وأدوار المعلم كدراسة كلاً من (Andersson, ٢٠٠٧؛ التوبي، ٢٠٢٠؛ محمد والحربي، ٢٠١٦؛ اليامي، ٢٠٢٠؛ Zaragoza et al., ٢٠١٩)، والاستفادة من (وثيقة الرؤية، ٢٠١٩).

صدق أداة الدراسة

تم التأكد من صدق أداة الدراسة بعرضها على مجموعة وعددهم (١٢) من المحكمين من ذوي الاختصاص في الأصول والإدارة التربوية، والمناهج من أعضاء هيئة التدريس في جامعة السلطان قابوس، ووزارة التربية والتعليم، وذلك لبيان آرائهم ومقترحاتهم في عبارات الاستبانة ومدى صلاحيتها لتحقيق أهداف الدراسة، وبعد أن أبدى المحكمين آرائهم ومقترحاتهم في إدماج بعض العبارات المتشابهة ببعضها، وحذف بعضها، وتبديل العبارات، أصبح عدد العبارات (١٤) بدلاً من (١٩).

ثبات أداة الدراسة

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة باستخدام التكرارات والنسب المئوية، واستخدام معامل ألفا كرونباخ حيث بلغ (٠.٨٨) مما يدل على ثبات الأداة بدرجة عالية، وصالحة لغرض الدراسة.

إجراءات الدراسة

١- **مراجعة الأدب التربوي والدراسات السابقة في مجال الاقتصاد الرقمي، وأدوار المعلمين، ورؤية عُمان ٢٠٤٠، والاستفادة منها في بناء الاستبانة، كدراسة كلاً من (الشمري، ٢٠١٩؛ الشمراني، ٢٠١٩؛ الصبحي، ٢٠١٨؛ محمد والحربي، ٢٠١٦؛ اليامي، ٢٠٢٠).**

٢- بناء أداة الدراسة والمتمثلة في استبانة للتعرف على أدوار معلمي الدراسات الاجتماعية لتعزيز متطلبات الاقتصاد الرقمي في ضوء رؤية عُمان ٢٠٤٠، والتحقق من صدقها وثباتها.

٣- تطبيق أداة الدراسة على العينة.

٤- تحليل البيانات، ووضع تصور مقترح لأدوار معلمي الدراسات الاجتماعية لتعزيز متطلبات الاقتصاد الرقمي في ضوء رؤية عُمان ٢٠٤٠.

٥- استخلاص النتائج ومناقشتها، وتقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات.

٦- الأساليب الإحصائية

تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على أدوار معلمي الدراسات الاجتماعية لتعزيز متطلبات الاقتصاد الرقمي في ضوء رؤية عُمان ٢٠٤٠ بالإجابة عن السؤال الأول والثاني، ومن خلال هذه النتائج بناء تصور مقترح في ضوء ذلك، للإجابة عن السؤال الثالث.

نتائج أسئلة الدراسة ومناقشتها

١- النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول ومناقشتها

نص السؤال الأول على: ما متطلبات الاقتصاد الرقمي في ضوء رؤية عُمان ٢٠٤٠؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما يبين الجدول (١).

جدول (١) المتوسطات الحسابية
والانحرافات المعيارية متطلبات الاقتصاد الرقمي في ضوء رؤية عُمان ٢٠٤٠

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
١	استخدام الإنترنت وشبكات الاتصال	٤.٤٨٤	٠.٥٦٢	٣	كبيرة جداً
٢	الأمن الرقمي وحفظ حقوق الملكية الفكرية	٤.٥٧٨	٠.٥٩٣	١	كبيرة جداً
٣	مواكبة تطورات ومستجدات الاقتصاد الرقمي	٤.٣٥٧	٠.٦٥٠	٦	كبيرة جداً
٤	تبني فلسفة اقتصاد المعرفة	٤.٤٥٢	٠.٥٩٧	٤	كبيرة جداً
٥	التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٤.٤٤٢	٠.٥٧٨	٥	كبيرة جداً
٦	تنمية الدافعية نحو مهارات الابداع والابتكار	٤.٥٥٧	٠.٤٩٩	٢	كبيرة جداً
	الكلي	٤.٤٧٨	٠.٢٥٢	كبيرة جداً	

يتضح من الجدول (١)، أن المتوسط الحسابي الكلي لمتطلبات الاقتصاد الرقمي في ضوء رؤية عُمان ٢٠٤٠ بلغ (٤.٤٧٨) وبانحراف معياري (٠.٢٥٢)، وهذا يدل على أن درجة الموافقة كبيرة جداً، وجاءت العبارة رقم (٢) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤.٥٧٨) وبانحراف معياري (٠.٥٩٣)، بينما جاءت العبارة رقم (٦) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤.٥٥٧) وبانحراف معياري (٠.٤٩٩)، واحتلت العبارة رقم (١) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٤.٤٨٤) وبانحراف معياري (٠.٥٦٢)، وحصلت العبارة رقم (٤) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٤.٤٥٢) وبانحراف معياري (٠.٥٩٧)، وحصلت العبارة رقم (٥) المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (٤.٤٤٢) وبانحراف معياري (٠.٥٧٨)، وأخيراً جاءت العبارة رقم (٣) المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (٤.٣٥٧) وبانحراف معياري (٠.٦٥٠).

وتعزو الباحثة تأييد أفراد عينة الدراسة لمتطلبات الاقتصاد الرقمي في ضوء رؤية عُمان ٢٠٤٠ بدرجة كبيرة جداً إلى الأهمية البالغة لمتطلبات الاقتصاد الرقمي في العملية التعليمية، بتوفير البنية التحتية مجتمعية داعمة للتطور والابتكار، وتنمية الدافعية لدى الطلبة على مهارات الابداع وصناعة المعرفة وامتلاكها وتوظيفها، للوصول إلى قوة بشرية تشكل قاعدة للمجتمع داعمة للاقتصاد الرقمي، وتأكد دراسة كلاً من (الرشيد، ٢٠١٥؛ عبد المنعم، ٢٠١٤؛ المصبح، ٢٠١٧) على أن الاقتصاد الرقمي أصبح متغيراً ضرورياً لرفع مستوى المؤشرات التنافسية، ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واتفق معه الطاهر

(٢٠١١) بتأكيده على ضرورة إعادة النظر في المناهج الدراسية من أجل دمج التكنولوجيا في محتواها، من أجل ضمان التعلم مدى الحياة وتأكيداً على استدامتها (OECD, ٢٠٢٠).

٢- النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني ومناقشتها

نص السؤال الثاني على: ما أدوار معلمي الدراسات الاجتماعية لتعزيز متطلبات الاقتصاد الرقمي في ضوء رؤية عُمان ٢٠٤٠؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما يبين الجدول (٢).

جدول (٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأدوار معلمي الدراسات الاجتماعية لتعزيز متطلبات الاقتصاد الرقمي في ضوء رؤية عُمان ٢٠٤٠

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
١	إلمام المعلم بالتعلم الرقمي وأدواته وكيفية توظيفه في التعليم	٤.٤٣١	٠.٧٦٧	٦	كبيرة جداً
٢	القدرة على إنتاج المعرفة بالبحث عن كل ما هو جديد في الاقتصاد الرقمي	٤.٤٦٣	٠.٥٩٨	٤	كبيرة جداً
٣	إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم	٤.٤٧٣	٠.٦٦٥	٣	كبيرة جداً
٤	التمكن من صناعة محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية وتنمية مهارات الابداع والابتكار لدى الطلبة	٤.٤٨٤	٠.٦٣٣	٢	كبيرة جداً
٥	مشاركة الطلبة وموجه ومرشد لأفكارهم وتساؤلاتهم	٤.٤٢١	٠.٥٩٣	٧	كبيرة جداً
٦	تشجيع الطلبة وتحفيزهم لتنمية مهارات تكنولوجيا المعلومات والابتكار في ظل عصر الاقتصاد الرقمي	٤.٥٠٥	٠.٥٩٩	١	كبيرة جداً
٧	تقويم الطلبة على اكتسابهم مهارات الاقتصاد الرقمي المختلفة	٤.٤٤٢	٠.٦٧٩	٥	كبيرة جداً
٨	محرك وقائد للعملية التعليمية	٤.٤٧٣	٠.٥٨٠	٣	كبيرة جداً
	الكلي	٤.٤٦١	٠.٢٤٣		كبيرة جداً

يتضح من الجدول (٢)، أن المتوسط الحسابي الكلي لأدوار معلمي الدراسات الاجتماعية لتعزيز متطلبات الاقتصاد الرقمي في ضوء رؤية عُمان ٢٠٤٠ بلغ (٤.٤٦١) وبانحراف معياري (٠.٢٤٣)، وهذا يدل على أن درجة الموافقة كبيرة جداً، وجاءت العبارة رقم (٦) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤.٥٠٥) وبانحراف معياري (٠.٥٩٩)، بينما جاءت العبارة رقم (٤) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤.٤٨٤) وبانحراف معياري (٠.٦٣٣)،

واحتلت العبارة رقم (٨) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٤.٤٧٣) وبانحراف معياري (٠.٥٨٠)، وحصلت العبارة رقم (٢) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٤.٤٦٣) وبانحراف معياري (٠.٥٩٨)، وحصلت العبارة رقم (٧) المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (٤.٤٤٢) وبانحراف معياري (٠.٦٧٩)، وجاءت العبارة رقم (١) المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (٤.٤٣١) وبانحراف معياري (٠.٧٦٧)، وأخيراً احتلت العبارة رقم (٥) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٤.٤٢١) وبانحراف معياري (٠.٥٩٣).

وتسند الباحثة موافقة أفراد عينة الدراسة لأدوار معلمي الدراسات الاجتماعية لتعزيز متطلبات الاقتصاد الرقمي في ضوء رؤية عُمان ٢٠٤٠ بدرجة كبيرة جداً إلى أهمية تنمية معارف ومهارات معلمي الدراسات الاجتماعية الرقمية، وتعزيز اتجاهاتهم نحو توظيفها في عملية التدريس، وهذا ما يتوافق مع نتائج الشمري (٢٠١٩)، كما تعزى لاتجاهات التعليم الحديثة نحو التعليم المتمركز حول التكنولوجيا (ESCWA, ٢٠١٧)، وتوافقاً مع تطلعات رؤية عُمان ٢٠٤٠ وتحقيقاً لأهدافها الوطنية في التعليم والتعلم والبحث العلمي والابتكار للوصول بعُمان إلى مصافِ الدول المتقدمة (وثيقة الرؤية، ٢٠١٩)، إلا أن لا تزال هناك تحديات قد تؤثر سلباً في تحقيق الرؤى الوطنية لبعض الدول، ويرجع ذلك لضعف برامج التطوير المهني للمعلمين (الزهراني، ٢٠١٧)، كما يعود سبب ذلك عند البعض كنتائج كلاً من (حسن، ٢٠١٩؛ الدهشان، ٢٠١٩) إلى اعتقاد المعلمين أن البرامج التدريبية هي مجرد تكليف يتلقاه المعلم دون أن ينمي معارفه ومهاراته، وكل ما يجب فعله هو اجتياز الدورة التدريبية لا غير، ويوصي منسي والبنا (٢٠١٧) بأهمية توفير البنية الداعمة للمعلم ودعم كفاءته التكنولوجية، والسعي المتواصل للارتقاء بنفسه مهنياً.

٣- النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث ومناقشتها

نص السؤال الثالث على: ما التصور المقترح لأدوار معلمي الدراسات الاجتماعية لتعزيز متطلبات الاقتصاد الرقمي في ضوء رؤية عُمان ٢٠٤٠؟

في ضوء ما أسفرت عنه رؤية عُمان ٢٠٤٠ ضمن منظومة الإصلاحات في جميع القطاعات الحكومية منها والخاصة في سلطنة عُمان، لا سيما قطاع التعليم الذي فرض على المعلم تغيير أدواره، فلم يعد المعلم اليوم مالكاً للمعرفة وناقلاً لها في ظل متطلبات الاقتصاد الرقمي، بل صانعاً ومبتكراً ما يلزمه في العملية التعليمية.

وبالنظر إلى ما سبق من نتائج السؤال الأول والثاني حول متطلبات الاقتصاد الرقمي وأدوار معلمي الدراسات الاجتماعية، يمكن التوصل بوضع تصور مقترح لأدوار معلمي الدراسات الاجتماعية لتعزيز متطلبات الاقتصاد الرقمي الذي يعد من أهم الروافد المعززة لتحقيق رؤية عُمان ٢٠٤٠ وترسيخه في المجتمع العُماني.

أولاً: هدف التصور المقترح

يهدف التصور المقترح إلى الوقوف على مجموعة من أدوار معلمي الدراسات الاجتماعية وسبل تفعيلها في العملية التعليمية.

ثانياً: منطلقات وركائز التصور المقترح

تعبر المنطلقات عن التوجهات الرئيسة التي تبرز أهمية وضرورة وجود أدوار لمعلمي الدراسات الاجتماعية في سلطنة عُمان لتعزيز متطلبات الاقتصاد الرقمي في ضوء رؤيتها، إضافة إلى كون رؤية عُمان ٢٠٤٠ كمنطلق وركيزة أساسية للتصور المقترح، وفيما يلي إشارة لبعضها:

١- **نتائج أداة الدراسة (الاستبانة) المطبقة على عينة من معلمي الدراسات الاجتماعية في سلطنة عُمان، والتي عكست نتائجها الاهتمام والرغبة الكبيرة منهم للسعي نحو توفير بنية تكنولوجية، واكساب المعلمين أدوار جديدة تلبي الاقتصاد الرقمي وتحقق مؤشرات رؤية عُمان ٢٠٤٠.**

٢- **قصور البرامج التدريبية والمهنية المقدمة لمعلمي الدراسات الاجتماعية عن تلبية متطلبات الاقتصاد الرقمي، كما أشارت دراسة كلاً من (التوبي، ٢٠٢٠؛ الدايري، ٢٠٢٠؛ الريامية، ٢٠٢٠؛ الصايغ، ٢٠١٢؛ المعمري، ٢٠١٣).**

٣- **التحديات التي يواجهها معلمي الدراسات الاجتماعية في ظل متطلبات الاقتصاد الرقمي، مما يؤكد على وجوب أن يطوروا أساليبهم وطرق تدريسهم وفق مضامين البحث العلمي، وتصنيفها لتجديد قيمتها التعليمية، كما أشار (التويجري، ٢٠١٧؛ الرشيد، ٢٠١٥؛ العنزي، ٢٠١٥).**

٤- **يعد المعلم بصفة عامة، ومعلم الدراسات الاجتماعية بصفة خاصة، محوراً مهماً لتصميم المنظومة التعليمية من حيث تحديد وتنظيم الأهداف والخبرات والمواقف الصفية (خليل، ٢٠١٥).**

٥- **ولوج معلم الدراسات الاجتماعية في عصر الاقتصاد الرقمي، يمكنه من القيام بأدواره المقترحة وإدارة العملية التعليمية بعجلة التكنولوجيا والإبداع والابتكار.**

٦- **ويمكن اختصار هذه المنطلقات في الشكل (١) الآتي:**

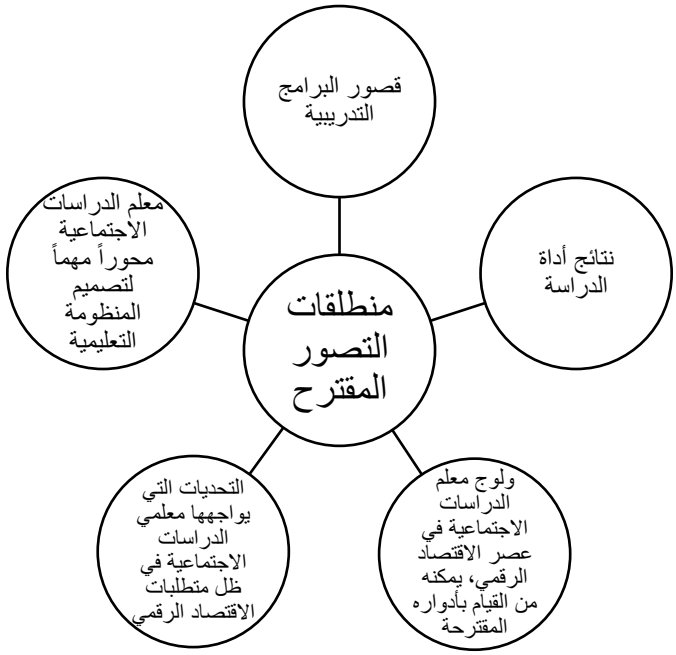

شكل (١) منطلقات التصور المقترح

ثالثاً: خطوات عمل التصور المقترح

للتوصل إلى التصور المقترح لأدوار معلمي الدراسات الاجتماعية لتعزيز متطلبات الاقتصاد الرقمي في ضوء رؤية عُمان ٢٠٤٠، تم السير وفق الخطوات الآتية:

١- **لرجوع للأدبيات والدراسات السابقة عند كلاً من (التوبي، ٢٠٢٠؛ حسن، ٢٠١٩؛ Zaragoza, ٢٠١٩؛ Boavista, ٢٠١٧؛ الأغا، ٢٠١٣)، ووثيقة رؤية عُمان ٢٠٤٠، والاستفادة منها للوقوف على مفهوم الاقتصاد الرقمي وأهم متطلباتها.**

٢- **الوقوف على أبرز أدوار المعلم في ظل الاقتصاد الرقمي من خلال الرجوع إلى دراسة (اليامي، ٢٠٢٠؛ الشمري، ٢٠١٩؛ الشمراني، ٢٠١٩؛ الصبحي، ٢٠١٨؛ محمد والحربي، ٢٠١٦؛ Kozulj, ٢٠١١).**

٣- **الكشف عن واقع أدوار معلمي الدراسات الاجتماعية في سلطنة عُمان، من خلال نتائج الدراسات الآتية (التوبي، ٢٠٢٠؛ الدايري، ٢٠٢٠؛ الريامية، ٢٠٢٠؛ المعمري، ٢٠١٣؛ الصايغ، ٢٠١٢).**

٤- **اقتراح تصور لأدوار معلمي الدراسات الاجتماعية لتعزيز متطلبات الاقتصاد الرقمي في ضوء رؤية عُمان ٢٠٤٠.**

رابعاً: الجوانب الأساسية للتصور المقترح

ينحصر المكون الرئيس للتصور المقترح فيما تم إعداده من أداة الدراسة (الاستبانة) للوقوف على آراء معلمي الدراسات الاجتماعية تجاه أدوارهم في ظل متطلبات الاقتصاد الرقمي، ومدى مساهمتها في تحقيق رؤية عُمان ٢٠٤٠، وما توصلت إليه نتائج الدراسات السابقة العُمانية من ضعف البرامج التدريبية والمهنية، وضعف التحصيل الدراسي للطلبة، وضعف مهاراتهم المستقبلية، الأمر الذي يستدعي ضرورة تبني تلك الأدوار مع العمل على تفعيلها داخل المنظومة التعليمية.

خامساً: أدوار معلمي الدراسات الاجتماعية في التصور المقترح

الشكل (٢) أدوار معلمي الدراسات الاجتماعية في التصور المقترح

سادساً: المتطلبات اللازمة لتنفيذ معلم الدراسات الاجتماعية أدوار التصور المقترح

من خلال ما تطرقت إليه نتائج الدراسة الحالية، نخلص إلى وضع بعض المتطلبات اللازمة كالآتي:

١- وضع برنامج تدريبي متكامل لمعلمي الدراسات الاجتماعية يمكنه من التعامل مع المستجدات والتغيرات التي تطرأ بشكل مستمر في عصر الاقتصاد الرقمي، وتوظيف أبعاده المعرفية والتكنولوجية لتحقيق أكبر فاعلية في العملية التعليمية.

٢- رفع الحصة المخصصة للبرامج التدريبية والمهنية التي يقدمها المعهد التخصصي لتدريب المعلمين بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم في سلطنة عُمان؛ لتحويل التدريب النظري إلى تطبيقي يكسب المعلم مهارات الاقتصاد الرقمي.

٣- توفير بنية تحتية تكنولوجية تسهم في إلهام معلمي الدراسات الاجتماعية للإبداع وابتكار وسائل وطرق تقنية جديدة لتسهيل وصول المعلومة للطلبة.

٤- إنشاء منصات تدريبية داخل وخارج المدرسة عبر شبكات الاتصال (الإنترنت)، لتوفير الوقت والجهد والوصول لجميع معلمي محافظات سلطنة عُمان.

٥- وضع مجموعة من القوانين التي تربط تقدم معلم الدراسات الاجتماعية تشجيعياً وتحفيزياً بمدى تقدمه تكنولوجياً لتعزيز متطلبات الاقتصاد الرقمي.

سابعاً: الصعوبات التي تواجه تنفيذ التصور المقترح

١- فيما يلي بعض الصعوبات التي تواجه تنفيذ التصور المقترح:

١- الفكر التقليدي الذي يسود واضعي البرامج التدريبية والمهنية للمعلمين.

٢- تبني ثقافة التعليم التقليدي الذي لا يجاري متغيرات العصر الرقمي.

٣- زيادة الأعباء والمهام التدريسية على المعلم، مما ينعكس على ضعف التزامه بالبرامج التدريبية.

٤- قلة الميزانية الخاصة بالمعهد التخصصي لتدريب المعلمين، الأمر الذي يجعله غير قادر على طرح واستقطاب الخبراء من الدول الرائدة في التعليم والتكنولوجيا.

٥- التشبع من سنوات الخدمة لبعض المعلمين والذي يجعلهم غير متقبلين لتطوير مهاراتهم وأدائهم، في ظل قلة الحوافز التشجيعية.

ثامناً: الحلول المقترحة للتغلب على صعوبات تنفيذ التصور المقترح

في ظل التحديات السابقة، يمكن اقتراح بعض الحلول للتغلب عليها:

١- وضع خطة تطويرية مسبقة لبرامج تدريب المعلمين قبل وأثناء الخدمة.

٢- وضع مؤشرات لمعايير دولية للتدريب ترتبط بالاقتصاد الرقمي والتعليم.

٣- وضع خطط سنوية وشهرية لتقييم أداء أدوار المعلمين تكنولوجياً في الغرفة الصفية.

تاسعاً: ارتباط أدوار معلمي الدراسات الاجتماعية بمتطلبات الاقتصاد الرقمي ورؤية عُمان ٢٠٤٠

فيما يلي، يوضح الجدول (٣) إيجاز لبعض جوانب الارتباط للدراسة الحالية:

جدول (٣)
التصور المقترح في ضوء رؤية عُمان ٢٠٤٠

أدوار معلمي الدراسات الاجتماعية	متطلبات الاقتصاد الرقمي ودور معلمي الدراسات الاجتماعية في تعزيزها	جوانب ارتباط رؤية عُمان ٢٠٤٠ بالاقتصاد الرقمي
إلمام المعلم بالتعلم الرقمي وأدواته وكيفية توظيفه في التعليم	استخدام الإنترنت وشبكات الاتصال، وبالتالي فإن دور معلم الدراسات الاجتماعية يتطلب مستوى عال من الوعي الرقمي وكيفية التعامل مع الطلبة في بيئة رقمية آمنة	الاستثمار في التعليم والتدريب وتزويد الطلبة بالمهارات اللازمة لسوق العمل، ورفع مؤشر تنمية التعليم للجميع من ٥١ لتكون من أفضل ١٠ دول بحلول ٢٠٤٠
القدرة على إنتاج المعرفة بالبحث عن كل ما هو جديد في الاقتصاد الرقمي	التركيز على تطوير قدرات معلمي الدراسات الاجتماعية لصناعة وإنتاج محتوى مناهج المادة وربطها بالاقتصاد الرقمي وحفظ حقوق الملكية الفكرية	زيادة نسبة الاقتصاد الرقمي من التعليم بمصادر تمويل متنوعة ومستدامة في البحث العلمي والابتكار، ورفع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من ٦١.٠٪ إلى ٩١.٦٪ بحلول ٢٠٤٠
إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم	مواكبة تطورات ومستجدات الاقتصاد الرقمي وإدماجها في مناهج الدراسات الاجتماعية مما تسهل دور المعلم	تطوير البنية التحتية الرقمية ورفع نسبة مؤشر جاهزية الشبكات من -٠.٠٠٤ إلى ١.٥٧٧ أو ضمن أفضل ١٠ دول بحلول ٢٠٤٠
التمكن من صناعة محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية وتنمية مهارات الابداع والابتكار لدى الطلبة	تبني فلسفة اقتصاد المعرفة باعتبارها عنصر داعم للعملية التعليمية وتوفير متطلبات الاقتصاد الرقمي	مناهج تعليمية معززة بمهارات المستقبل وتدعم تنوع المسارات التعليمية، ورفع حصة القوى العاملة العُمانية من إجمالي الوظائف المستحدثة في القطاع الخاص من١١.٦% إلى ٤٠٪ بحلول ٢٠٤٠
مشاركة الطلبة وموجه ومرشد لأفكارهم وتساؤلاتهم	التدخل المستمر من المعلم لتوجيه أفكار ومهارات الطلبة لتحقيق أهداف العملية التعليمية	إيجاد مجتمع واعٍ متماسك ممكن اجتماعياً واقتصادياً، ورفع مؤشر التنمية البشرية من ٤٨ ليكون ضمن أفضل ٢٠ دولة بحلول ٢٠٤٠
تشجيع الطلبة وتحفيزهم لتنمية مهارات تكنولوجيا المعلومات والابتكار في ظل عصر الاقتصاد الرقمي	تنمية الدافعية نحو مهارات الابداع والابتكار لدى الطلبة بوسائل وطرق تدريسية بمستويات عمرية مختلفة حسب المراحل الدراسية	إيجاد كفاءات وطنية ذات قدرات ومهارات ديناميكية منافسة محلياً وعالمياً، وزيادة مؤشر التنافسية العالمية (ركيزة المهارات) من ٣٦ لتكون ضمن أفضل ١٠ دول بحلول ٢٠٤٠
تقويم الطلبة على اكتسابهم مهارات الاقتصاد الرقمي المختلفة	تطوير مهارات الطلبة وتقويمها بشكل مستمر وتشجيعهم وتحفيزهم لتعلمها	تبني نظام متكامل وتقويمه وفق المعايير الوطنية والعالمية، وزيادة مؤشر تنافسية المواهب العالمية من ٣٦ لتكون ضمن أفضل ١٠ دول بحلول ٢٠٤٠
محرك وقائد للعملية التعليمية	يقود عجلة التعليم بمهاراته الإبداعية والتكنولوجية لجذب انتباه الطلبة وتحريك اتجاهات ميولهم نحو الاقتصاد الرقمي	خلق نظام تعليمي يتسم بالجودة التكنولوجية العالية والشراكة المجتمعية، ورفع مؤشر الابتكار العالمي من ٦٩ ليكون ضمن أفضل ٢٠ دولة بحلول ٢٠٤٠

توصيات الدراسة

في ضوء نتائج الدراسة الحالية، توصي الباحثة بما يلي:

١- مشاركة المعلمين في جميع المحافظات والتخصصات في عملية إعداد الخطط والبرامج التدريبية وفقاً لاحتياجاتهم.

٢- ضرورة مراجعة برامج التدريب المهني للمعلمين وتزويدهم بما يرتبط بمتطلبات الاقتصاد الرقمي ليواكبوا رؤية عُمان ٢٠٤٠ ويسمهوا في رفع مؤشراتها التنافسية.

٣- المتابعة المستمرة وإعادة النظر في كفايات إعداد المعلمين ليواكب ذلك مع المتغيرات المحلية والعالمية سواء المجتمعية أو المعرفية أو التكنولوجية.

مقترحات الدراسة

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة وتوصياتها، تقترح الباحثة لدراسات مستقبلية بالآتي:

١- إجراء دراسة مماثلة للدراسة الحالية بمتغيرات مختلفة.

٢- القيام بدراسة تتبعية وشبه تجريبية على الطلبة للتعرف على أدوار المعلم لتعزيز الاقتصاد الرقمي في ضوء رؤية عُمان ٢٠٤٠.

٣- بناء رؤية مقترحة لتطبيق أدوار المعلم وتعزيز متطلبات الاقتصاد الرقمي في ضوء تجارب بعض الدول.

قائمة المراجع والمصادر

المراجع العربية

الأغا، صهيب. (٢٠١٣). متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر القيادات الجامعية في فلسطين. *مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات*، ٥(١)، ٣٧–٦٢.

أوكيل، سعيد. (٢٠١١). *الابتكار التكنولوجي لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التنافسية*. العبيكان للنشر والتوزيع.

البوعلي، يحيى. (٢٠١٣). واقع اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي وفقاً لمؤشرات المحتوى الرقمي. *مجلة الاقتصادي الخليجي*، ٤(٢٤)، ٩–٣٤.

التوبي، تحية. (٢٠٢٠). فاعلية برنامج تدريبي في رفع وعي معلمي الدراسات الاجتماعية والعلوم بالتعليم من أجل التنمية المستدامة بسلطنة عُمان. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي*، ٤(٤٠)، ١–٢٣.

التويجري، أحمد. (٢٠١٧ يناير ٨–٧). *تصور مقترح لمخرجات برامج إعداد المعلم في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م* [بحث مقدم] مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠م. جامعة القصيم. السعودية.

جامعة الدول العربية. (٢٠٢٠). *الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي*. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

حسن، السيد. (٢٠١٩). الاقتصاد الرقمي (مزاياه، تحدياته، تطبيقاته). *مجلة روح القوانين*، ٤(٨٥)، ٢–٤٦.

خليل، صفوت. (٢٠١٥). دور المعلم الراعي في إطار مهارات القرن الحادي والعشرين. *مجلة أمسيا التربية عن طريق الفن*، ٢(٣)، ٧٥٤–٧٨١.

الدايري، هدى. (٢٠٢٠). *فاعلية برنامج تدريبي في تطوير معارف معلمات الدراسات الاجتماعية ومهاراتهن في استخدام أنماط الانفوجرافيك في تدريس مهارات التفكير المكاني وعادات العقل وأثره في تنمية التحصيل الدراسي ومهارات التفكير المكاني وعادات العقل والحس الجيولوجي لدى طالباتهن في الصف العاشر* [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة السلطان قابوس.

الدخيل، عزام. (٢٠١٥). *مع المعلم*. الدار العربية للعلوم.

الرشيد، منيرة. (٢٠١٥). تقويم الممارسات التدريسية لدى معلمات العلوم بالمرحلة الابتدائية في ضوء التوجهات القائمة على اقتصاد المعرفي في المملكة العربية السعودية. *مجلة العلوم التربوية*، ٢٧(٢)، ٢٠٣–٢٢٨.

رمضان، جابر. (٢٠١٥). درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلاب كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطالبات. *المجلة الأردنية في العلوم التربوية، ١١* (٢)، ٢١٩–٢٣٧.

الريامية، بسماء. (٢٠٢٠). فاعلية استخدام الواقع الافتراضي في تنمية التحصيل ومهارات التفكير البصري لدى طالبات الصف العاشر الأساسي في سلطنة عُمان في مادة الدراسات الاجتماعية. *المجلة التربوية، ٣٤* (١٣٧)، ٢٩١–٣٣٦.

زرزار، العياشي. (٢٠١٦). تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأثرها في النشاط الاقتصادي وظهور الاقتصاد الرقمي. *مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، ٧* (١٣)، ١٦٥–١٨٠.

الزهراني، نورا. (٢٠١٧). دور معلمي اللغة الإنجليزية في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م. *مجلة العلوم التربوية النفسية، ١* (١)، ٥٩–٧٦.

زواتنية، عبد القادر. (٢٠٢٢). أهمية الاقتصاد الرقمي للدول العربية في ظل جائحة كورونا (كوفيد ١٩) وأثره على تحقيق التنمية المستدامة – الاقتصاد الرقمي لدولة قطر نموذجا. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ١٨* (٢٨)، ٢١–٣٢.

سعدات، محمود، الحربي، هيا. (٢٠١٦ أكتوبر ٢٤–٢٦). *مهارات المعلم في ظل عصر الثورة الرقمية وطرق تنميتها* [بحث مقدم] ملتقى معلم العصر الرقمي. جدة، السعودية.

الشامي، غادة، الغامدي، ضيف الله. (٢٠٢٢). رؤية مستقبلية مقترحة لأدوار المعلم في تعزيز الابتكار التكنولوجي والاقتصاد الرقمي لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م. *مجلة المناهج وطرق التدريس، ١* (٧)، ١–٢٢.

الشكيرية، مريم، الكيومية، أمل، العمري، أيمن، كاظم، علي. (٢٠٢٠). درجة فاعلية برنامج خبراء الإشراف التربوي بالمعهد التخصصي للتدريب في سلطنة عُمان في ضوء أنموذج ستافليبم. *المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، ٨*(٣)، ٦٦٩–٦٩٦.

الشمراني، شرعاء. (٢٠١٩). التعليم الرقمي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م. *المجلة العربية للتربية النوعية، ٢* (٦)، ١–١٨.

الصالح، بدر. (٢٠١٦ أكتوبر ٢٤–٢٦). *المعلم في عصر المعرفة الرقمي تحديات وتحولات* [بحث مقدم] ملتقى معلم العصر الرقمي. جدة، السعودية.

الصايغ، عبد الله. (٢٠١٢). *دور البرامج التدريبية في تطوير المهارات التدريسية لمعلمي الدراسات الاجتماعية في سلطنة عُمان من وجهة نظرهم* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة السلطان قابوس.

الطاهر، مهدي. (٢٠١١). *نظام ضمان الجودة التعليمية وتنمية القدرات الابتكارية*. ديبونو للطباعة والنشر والتوزيع.

العبادي، حنان. (٢٠٢٠). مدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحقيق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن. *مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية*، *١* (١)، ٧٣–١٠٢.

علقم، عبد الله. (٢٠١٣). الاقتصاد الرقمي. *مجلة المال والاقتصاد*، ٣ (٧٢)، ٢٩–٤٣.

العنزي، نوال. (٢٠١٥). *درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي في كتب الرياضيات المرحلة المتوسطة بالمملكة العربية السعودية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية.

غنيم، إبراهيم. (٢٠٢١). تصور مقترح لتفعيل أدوار معلم التعليم الأساسي بمصر في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة. *مجلة البحث العلمي في التربية*، ٢٢ (٩)، ١–٥٧.

قعلول، سفيان، طلحة، الوليد. (٢٠٢٠). *الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات*. صندوق النقد العربي.

مامكغ، لارا. (٢٠٢١). *درجة امتلاك معلمي المدارس الحكومية لمهارات التعلم الرقمي واتجاهاتهم نحو استخدامه في ظل جائحة كورونا* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الشرق الأوسط.

المصبح، عماد. (٢٠١٧ يناير ١٦–١٨). *إضاءات حول بعض الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنويع الاقتصادي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م* [بحث مقدم] مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠م. القصيم، السعودية.

المعمري، سيف. (٢٠١٣). درجة توافر كفايات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى معلمي الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم ما بعد الأساسي في بعض المحافظات العُمانية. *المجلة الدولية للأبحاث التربوية*، ٢ (٣٤)، ٦٠–٩٢.

الممدادحة، أحمد، الذيابات، عدنان. (٢٠١٤). *اقتصاديات المعلومات والمعرفة*. مكتبة المجتمع العربي.

منسي، محمود، البنا، عادل. (٢٠١٧ أكتوبر ٦). نحو نموذج متكامل لانتقاء وإعداد وتأهيل المعلم المبدع والمتميز من التمهين إلى التمكين [ورقة مقدمة] المؤتمر الدولي الثالث مستقبل إعداد المعلم وتنميته في الوطن العربي. جامعة ٦ أكتوبر، مصر.

الهادي، منيرة. (٢٠١٩). أثر الاقتصاد الرقمي على مستقبل الوظائف في السودان. *مجلة كلية الدراسات التجارية*، *٧* (٢)، ١–١٠٥.

وثيقة الرؤية. (٢٠١٩). *رؤية عُمان ٢٠٤٠*. مسترجع بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٢ من الرابط https://www.٢٠٤٠.om/Oman٢٠٤٠–AR.pdf

وزارة التربية والتعليم. (٢٠٢٠). *التعليم المدمج*. مسترجع بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٣١ من الرابط https://home.moe.gov.om/module.php?m=pages-showpage&CatID=٢٠٨&ID=١٠٢٤

يحيى، شرقي. (٢٠٢١). توجهات دول الخلية نحو الاقتصاد الرقمي دراسة حالة تجارب بعض دول المنطقة. *مجلة المحاسبة التدقيق والمالية*، ٣ (٢)، ٥٥–٦٤.

المراجع الانجليزية

Andersson, Sven. (٢٠٠٧). *Product Innovation Processes Conceptual and Methodological Considerations*, Lulea University of Technology, Retrieved from: http: //epubl.ltu.se/١٤٠٢- ١٧٥٧/٢٠٠٧/٠٧/LTU-LIC-٠٧٠٧-SE.pdf

Balcerzak, P., & Bernard, M. P. (٢٠١٧). Digital economy in Visegrad countries. Multiple-criteria decision analysis at regional level in the years ٢٠١٢ and ٢٠١٥. *Journal of Competitiveness*, ٩(٢), ٢٧١- ٢٩٠.

Boavista, C. (٢٠١٧). Norway: Its educational system. *Journal of Education and Human Development*, ٦(٢), ١١٣-١١٦.

ESCWA. (٢٠١٧). *The digital economy and the transformation towards smart societies in the Arab region*. Technology for Development Commission.

Gardner, H. (٢٠٠٦). *Changing minds: The art and science of changing our own and other peoples minds*. Harvard Business Review Press.

Kasasbeh, E. A., Harada, Y., & Noor, I. M. (٢٠١٧). Factors influencing competitive advantage in banking sector: A systematic literature review. *Research Journal of Business Management*, ١١(٢), ٦٧-٧٣.

Kozulj, Roberto. (٢٠١١). Development Poverty and Energy in the ٢١st Century, *modern economy*, ٢(٤), ٤٨٣-٤٩٧.

OECD (٢٠٢٠). Teaching Practices and Pedagogical Innovation: Evidence from TALIS, OECD Publishing, Retrieved from: https://www.oecd.org/edu/school/TalisCeri٪٢٠٢٠١٢٪٢٠(tppi)-- Ebook.pdf

Zaragoza, M. C, Diaz-Gibson, J. Caparros, A. F & Sole, S. L (٢٠١٩). The teacher of the ٢١st century: professional competencies in Catalonia today. *Educational Studies*, ١(٢), ١-٢١.